مؤسسة النقد العربي السعودي
SAUDI ARABIAN MONETARY AGENCY

التطورات النقدية والمصرفية

خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥م

إعداد
إدارة الأبحاث الاقتصادية

رجب ١٤٣٦هـ مايو ٢٠١٥م

المحتويات

أولاً: التطورات النقدية ٣
١-١ عرض النقود ٣
١-٢ القاعدة النقدية ٤
١-٣ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي ٤
١-٤ الأصول الاحتياطية ٥
ثانياً: السياسة النقدية ٦
ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي ٧
٣-١ الودائع المصرفية ٧
٣-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية ٨
٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية ٨
٣-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام ٩
٣-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية ١١
٣-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي ١١
٣-٧ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية ١٢
٣-٨ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية ١٤
رابعاً: تطورات التقنية المصرفية ١٥
خامساً: تطورات سوق الأسهم المحلية ١٥
سادساً: صناديق الاستثمار ١٧
سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة ١٧
ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الأول ٢٠١٥م ١٨
تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الأول ٢٠١٥م ١٩

أولاً: التطورات النقدية

١-١عرض النقود

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ٣,٢ في المئة (٥٥,٩ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٧٨٥,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة (٤٥,١ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م نمواً سنوياً نسبته ١٠,٢ في المئة (١٦٤,٦ مليار ريال) (رسم بياني رقم ١).

رسم بياني رقم ١ : عرض النقود

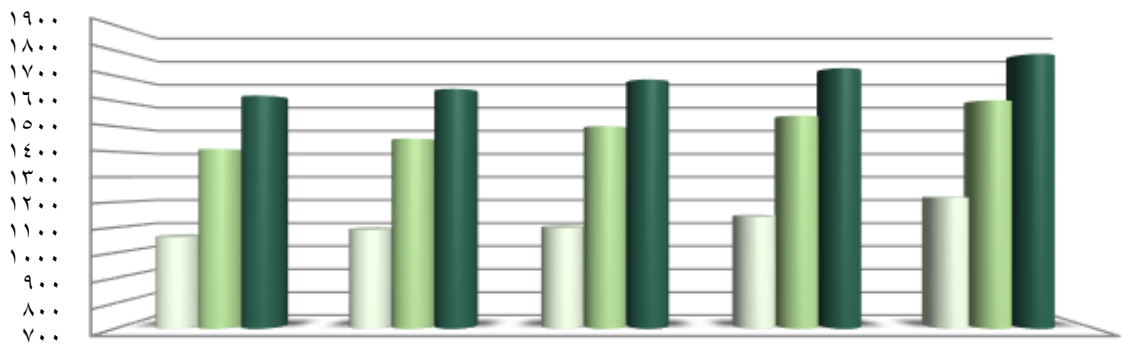

	Mar.١٤	Jun.١٤	Sep.١٤	Dec.١٤	Mar.١٥
عرض النقود ن١	١٠٦١,٩	١٠٩٠,٦	١٠٩٨,٩	١١٤٣,٠	١٢١٧,٦
عرض النقود ن٢	١٤٠٩,٩	١٤٥٠,٨	١٥٠٠,٥	١٥٤١,٧	١٦٠٢,٣
عرض النقود ن٣	١٦٢٠,٧	١٦٤٧,٠	١٦٨٤,٢	١٧٢٩,٤	١٧٨٥,٣

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م، يلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق(ن١) بنسبة ٦,٥ في المئة (٧٤,٦ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٢١٧,٦ مليار ريال أو ما نسبته ٦٨,٢ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٠ في المئة (٤٤,٠ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٤,٧ في المئة (١٥٥,٧ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ٣,٩ في المئة (٦٠,٦ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٠٢,٣ مليار ريال أو ما نسبته ٨٩,٧ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة (٤١,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٦ في المئة (١٩٢,٤ مليار ريال).

١-٢ القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ٦,٣ في المئة (١٧,٨ مليار ريال) لتبلغ ٣٠٠,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,١ في المئة (٩,١ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٣ في المئة (٣٠,٥ مليار ريال).

وبتحليل مكونات القاعدة النقدية خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م يلاحظ أن النقد المتداول خارج المصارف ارتفع بنسبة ٨,٤ في المئة (١٢,٨ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٦,٦ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ٢,٧ في المئة (٤,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٦ في المئة (١٩,٩ مليار ريال).

وارتفعت ودائع المصارف لدى المؤسسة في الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ٤,٦ في المئة (٤,٧ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٠٦,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٧ في المئة (٦٨٠ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجلت بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨,٢ في المئة (٨,١ مليار ريال)، وحقق النقد في الصندوق ارتفاعاً نسبته ٠,٩ في المئة (٠,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ٢٧,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٦,٧ في المئة (٥,٤ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠,١ في المئة (٢,٥ مليار ريال).

١-٣ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد حقق خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ٤,٦ في المئة (١٢٥,٣ مليار ريال) ليبلغ ٢٦٠٠,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٦ في المئة (٤٤,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٤,٦ في المئة (١٢٤,١ مليار ريال) بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م، وسجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ٤,٧ في المئة (١٢٦,٢ مليار ريال) ليبلغ ٢٥٨٩,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٧ في المئة (٤٥,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م انخفاضاً سنوياً نسبته ٤,٧ في المئة (١٢٧,٦ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٢).

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ٩,٥ في المئة (٠,٩ مليار ريال) ليبلغ ١٠,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٠,٧ في المئة (١,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٥٠,٥ في المئة (٣,٦ مليار ريال) بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م.

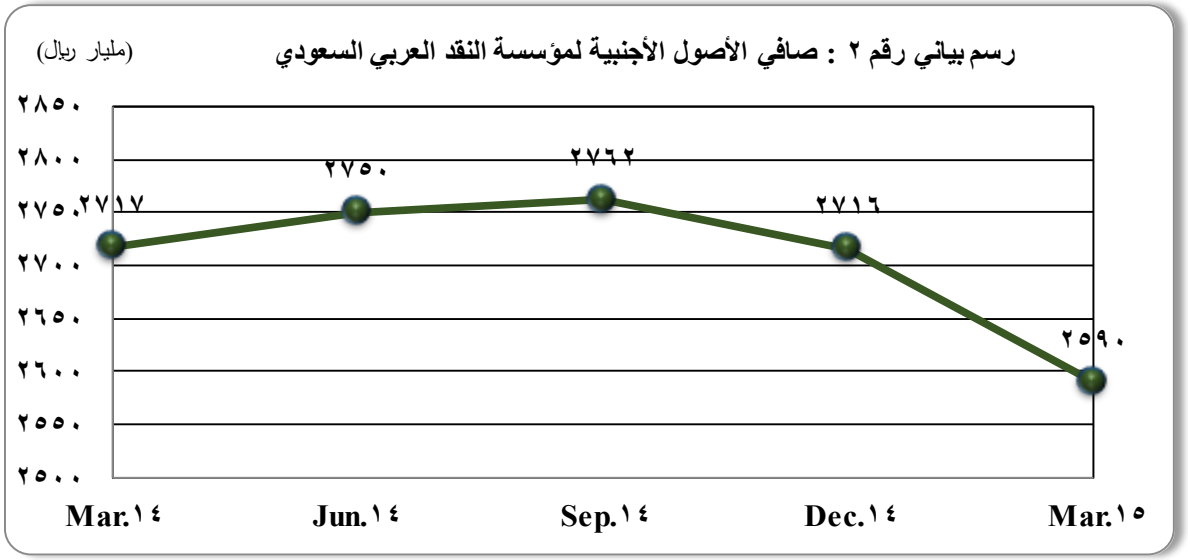

١-٤ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ٤,٧ في المئة (١٢٨,٩ مليار ريال) ليبلغ ٢٦١٧,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٧ في المئة (٤٧,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٤,٩ في المئة (١٣٣,٨ مليار ريال) بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م (رسم بياني رقم ٣).

وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م مقارنةً بالربع السابق، فقد انخفض الوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ١٧,٩ في المئة (٢,٦ مليار ريال) ليبلغ ١٢,١ مليار ريال، وحققت الودائع في الخارج انخفاضاً نسبته ١٣,٤ في المئة (٩٤,٢ مليار ريال) لتبلغ ٦٠٨,١ مليار ريال، كما انخفضت

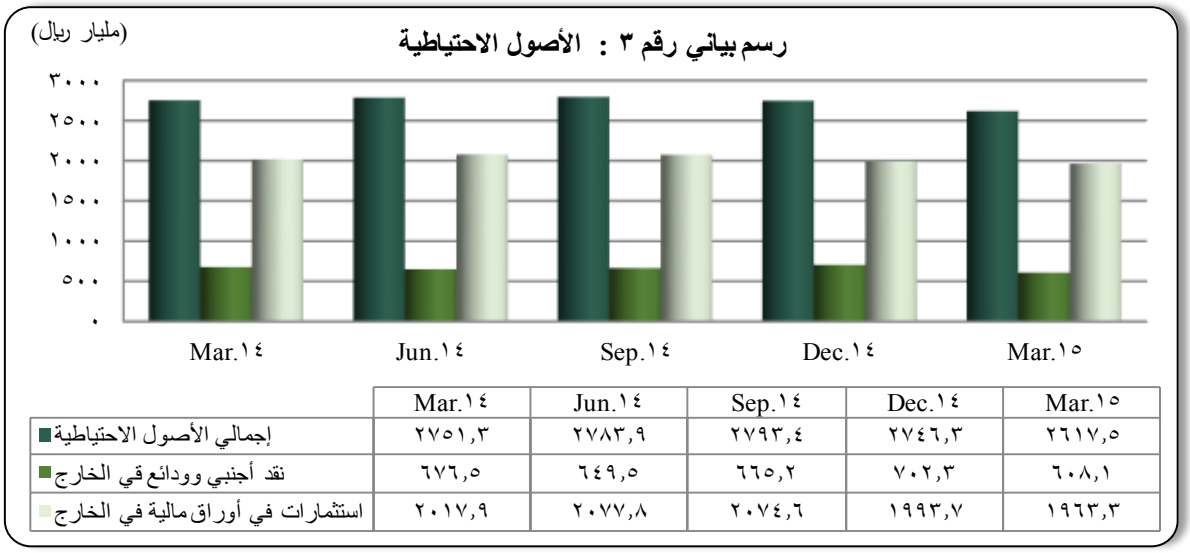

	Mar.١٤	Jun.١٤	Sep.١٤	Dec.١٤	Mar.١٥
إجمالي الأصول الاحتياطية	٢٧٥١,٣	٢٧٨٣,٩	٢٧٩٣,٤	٢٧٤٦,٣	٢٦١٧,٥
نقد أجنبي وودائع في الخارج	٦٧٦,٥	٦٤٩,٥	٦٦٥,٢	٧٠٢,٣	٦٠٨,١
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	٢٠١٧,٩	٢٠٧٧,٨	٢٠٧٤,٦	١٩٩٣,٧	١٩٦٣,٣

الاستثمارات بالأوراق المالية في الخارج بنسبة ١,٥ في المئة (٣٠,٤ مليار ريال) لتبلغ ١٩٦٣,٣ مليار ريال. كما انخفض رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ٤,٨ في المئة (١,٦ مليار ريال) ليبلغ ٣٢,٤ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١٦٢٤ مليون ريال.

ثانياً: السياسة النقدية

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. وقد أبقت المؤسسة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥م على نفس الإجراءات المتبعة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م وهي على النحو التالي:

١. الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢ في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٠,٢٥ في المئة. وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو ١١٢ مليون ريال خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥م مقابل ٢٥٤ مليون ريال في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ٩٢,٩ مليار ريال للربع الأول من عام ٢٠١٥م مقارنة بنحو ٦٨,١ مليار ريال في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م.

٢. الإبقاء على نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة.

٣. لتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، أبقت المؤسسة على احتساب تسعيرة أذونات مؤسسة النقد دون تغيير على أساس ٨٠ في المئة من تسعيرة فائدة الإيداع بين البنوك (SIBID) وأبقت سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية عند حوالي ٩ مليار ريال.

٤. استقرت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SIBOR) في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٥م عند ٠,٧٧٢٥ في المئة. وبلغ الفارق بين أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار لفترة ثلاثة أشهر نحو ٥٠ نقطة أساس لصالح الريال بنهاية الربع الأول لعام ٢٠١٥م مقارنة بـ ٦٠ نقطة أساس في نهاية الربع الرابع لعام ٢٠١٤م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ ٣,٧٥.

٥. وفيما يخص عمليات مقايضة النقد الاجنبي (Foreign Exchange)، فلم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مقايضة مع البنوك المحلية في الربع الأول من عام ٢٠١٥م.

ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي

٣-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ٢,٧ في المئة (٤٣,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦١٨,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٢ في المئة (٤٩,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٩,٨ في المئة (١٤٤,٧ مليار ريال). في حين بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (ن٣) ٩٠,٧ في المئة (رسم بياني رقم ٤).

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٦,٢ في المئة (٦١,٨ مليار ريال) لتبلغ نحو ١,٠٥١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,١ في المئة (٤٨,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. وبنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م حققت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٤,٨ في المئة (١٣٥,٨ مليار ريال). وانخفضت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٣,٥ في المئة (١٤,٠ مليار ريال) لتبلغ ٣٨٤,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٧ في المئة (٢,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠,٥ في المئة (٣٦,٧ مليار ريال). في حين انخفضت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٢,٥ في المئة (٤,٦ مليار ريال) لتبلغ ١٨٣,٠ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٢,١ في المئة (٣,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت انخفاضاً سنوياً نسبته ١٣,٢ في المئة (٢٧,٨ مليار ريال).

رسم بياني رقم ٤ :الودائع المصرفية حسب النوع

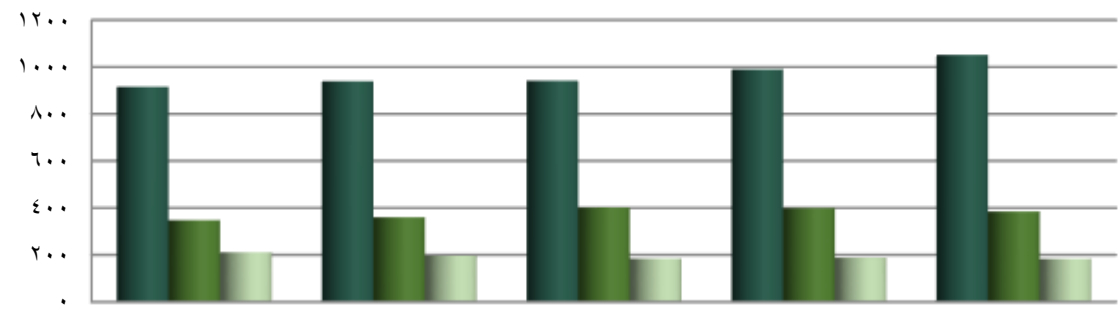

	Mar.١٤	Jun.١٤	Sep.١٤	Dec.١٤	Mar.١٥
الودائع تحت الطلب	٩١٥,٢	٩٣٩,١	٩٤٠,٨	٩٨٩,٢	١٠٥٠,٩
الودائع الزمنية والإدخارية	٣٤٨,٠	٣٦٠,٢	٤٠١,٦	٣٩٨,٧	٣٨٤,٧
الودائع الأخرى شبه النقدية	٢١٠,٨	١٩٦,٢	١٨٣,٧	١٨٧,٧	١٨٣,٠

٣-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م حوالي ٢١٧٥,٨ مليار ريال، أي بارتفاع نسبته ٢,٠٣ في المئة (٤٣,٢ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,١ في المئة (٦٤,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٩,٣ في المئة (١٨٥,١ مليار ريال).

٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ١٠,٥ في المئة (٢٦,٥ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٧٨,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١١,١ في المئة (٢٥,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢١,٧ في المئة (٤٩,٧ مليار ريال)، مشكلاً ما نسبته ١٢,٨ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١١,٨ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٥).

وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ١٦,٩ في المئة (١٥,٦ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٧٦,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٦,٤ في المئة (١٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ٣,١ في المئة (٢,٤ مليار ريال)، مشكلةً بذلك نسبة ٣,٥ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ٤,٣ في المئة في نهاية الربع السابق. وارتفع صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ٢٦,٤ في المئة (٤٢,١ مليار ريال)

رسم بياني رقم ٥ : الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

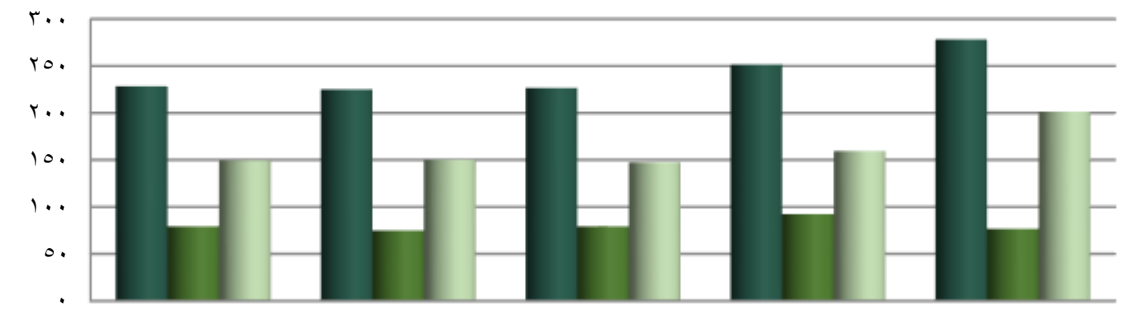

	Mar.١٤	Jun.١٤	Sep.١٤	Dec.١٤	Mar.١٥
الأصول الأجنبية	٢٢٨,٥	٢٢٤,٩	٢٢٦,٦	٢٥١,٦	٢٧٨,١
المطلوبات الأجنبية	٧٩,١	٧٤,٧	٧٩,٣	٩٢,٣	٧٦,٧
صافي الأصول الأجنبية	١٤٩,٣	١٥٠,٢	١٤٧,٣	١٥٩,٣	٢٠١,٤

ليبلغ ٢٠١,٤ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٢ في المئة (١٢,١ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٣-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ٢,٣ في المئة (٣١,٦ مليار ريال) لتبلغ ١٣٨٦,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٧ في المئة (٩,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م نسبته ٩,٩ في المئة (١٢٤,٦ مليار ريال)، وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام ٨٥,٧ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ٨٦,٠ في المئة في نهاية الربع السابق.

٣-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ٢,٥ في المئة (٣١,٣ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٢٨٧,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٣ في المئة (٤,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠,٤ في المئة (١٢٠,٨ مليار ريال). وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م نحو ٧٩,٥ في المئة، مقارنة بنسبة ٧٩,٧ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٣-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ٠,٣ في المئة (٠,٣٢ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٩٩,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٠ في المئة (٤,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٤,٠ في المئة (٣,٨ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام وشبه العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م حوالي ٦,١ في المئة مقارنة بنسبة ٦,٣ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعاً نسبته ٦,٤ في المئة (٣٩,٩ مليار ريال) ليبلغ ٦٦١,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,١ في المئة (٦,٨ مليار ريال) في الربع السابق، وكذلك ارتفع الائتمان المصرفي متوسط الأجل بنسبة ٠,٤ في المئة (٠,٩٧ مليار ريال) ليبلغ ٢٣٨,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٢ في المئة (١٣,٩ مليار ريال)

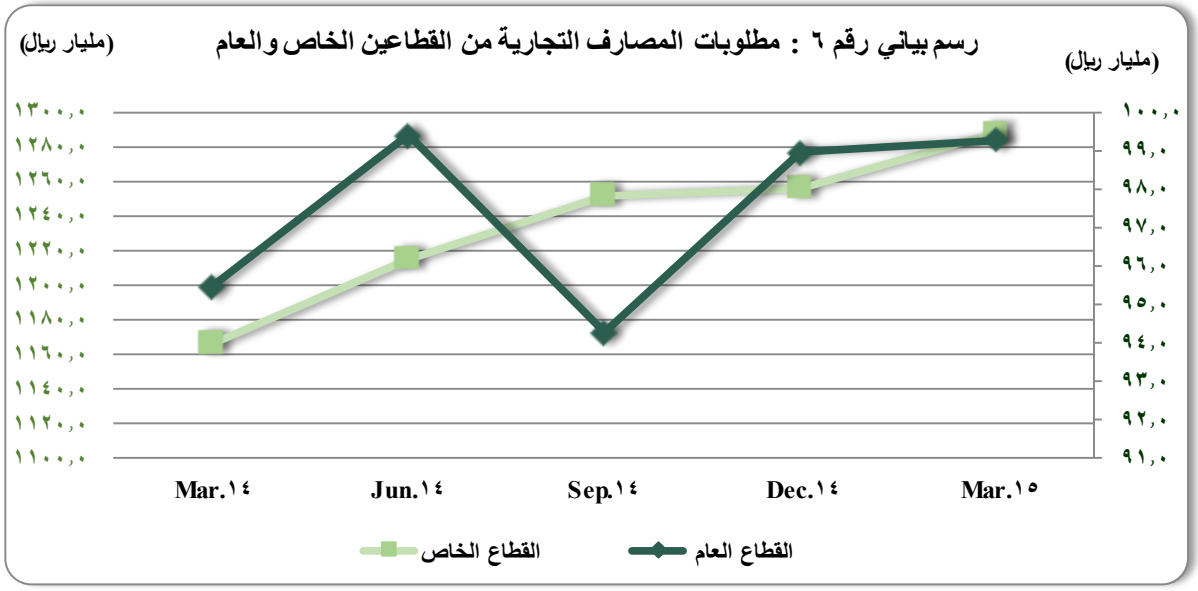

خلال الربع السابق، وحقق الائتمان المصرفي طويل الأجل انخفاضاً نسبته ٢,٥ في المئة (٩,٩ مليار ريال) ليبلغ نحو ٣٨١,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٣ في المئة (٩,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٣-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ٢,٥ في المئة (٣١,٠ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٢٨١,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٩ في المئة (١١,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠,٣ في المئة (١٢٠,١ مليار ريال). وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م، يلاحظ انخفاض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٣,٧ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة ١٧,١ في المئة (٣,٥ مليار ريال)، وللقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ٢,٧ في المئة (١,٢ مليار ريال). وفي المقابل ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع النقل والاتصالات بنسبة ١,٨ في المئة (٠,٨ مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ١,٥ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ٥,٨ في المئة (٤,٨ مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ١١,٨ في المئة (٧,١ مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والانتاج بنسبة ٢,٢ في المئة (٣,٥ مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة ٢,٥ في المئة (٦,٤ مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة ٤,٨ في المئة (١,٧ مليار ريال)، وللقطاعات الاخرى بنسبة ٢,٣ في المئة (١١,٣ مليار ريال).

٣-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

ارتفع رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ١٤,٦ في المئة (٣٦,٣ مليار ريال) ليبلغ ٢٨٤,٤ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ١,١ في المئة (٢,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وبلغت نسبة رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م حوالي ١٧,٦ في المئة، مقارنة بنسبة ١٥,٧ في المئة في نهاية الربع السابق، وارتفع معدل نموها السنوي في الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ١٠,١ في المئة (٢٦,١ مليار ريال). وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الاول من عام ٢٠١٥م حوالي ١٠,٨ مليار ريال مقارنة بنحو ٩,٤ مليار ريال في الربع السابق، أي بارتفاع نسبته ١٤,٣ في المئة (١,٤ مليار ريال)، وحققت ارتفاعاً نسبته ٤,٧ في المئة (٠,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع الاول من عام ٢٠١٤م.

وفي نهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ١٩٣٧ فرعاً، أي بزيادة قدرها ٢٥ فرعاً مقارنة بالربع السابق، وارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة سنوياً بنسبه ٥,٦ في المئة (١٠٣ فرعاً) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

٣-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

٣-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ١,٠ في المئة (٩,٩ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٠٢٠,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٨ في المئة (٦٥,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل ارتفاعاً نسبته ٤,١ في المئة (٤٠,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مشتريات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المشتريات من العملاء بنسبة ٢,٨ في المئة (٢,٩ مليار ريال) ، والمشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ٢١,٧ في المئة (٣٧,٥ مليار ريال). وفي المقابل انخفضت المشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ٤,٤ في المئة (١٩,٥ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف المحلية بنسبة ٦,٩ في المئة (١٦,٢ مليار ريال)، والمشتريات من المصادر الأخرى بنسبة ١٩,٨ في المئة (١٤,٦ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

٣-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ١,٢ في المئة (١١,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ٩٣٠,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٩ في المئة (٥١,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨,١ في المئة (٦٩,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المبيعات لعملاء آخرين في المملكة

رسم بياني رقم ٧ : مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي (مليار ريال)

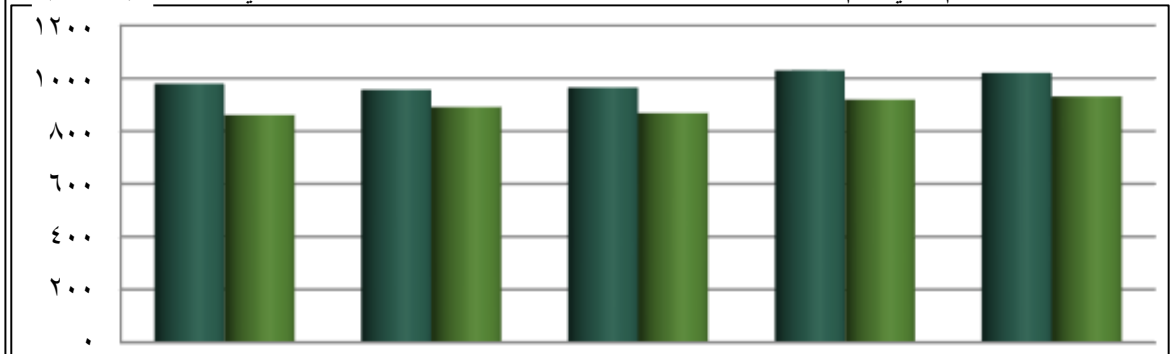

	Mar.١٤	Jun.١٤	Sep.١٤	Dec.١٤	Mar.١٥
مشتريات	٩٧٩,٨	٩٥٧,١	٩٦٥,١	١٠٣٠,٢	١٠٢٠,٣
مبيعات	٨٦١,٠	٨٩١,٣	٨٦٨,١	٩١٩,٧	٩٣٠,٨

بنسبة ٣,٥ في المئة (٥,٢ مليار ريال)، والمبيعات لجهات حكومية بنسبة ٣١,٩ في المئة (٢,١ مليار ريال) ، ومبيعات المصارف من النقد الأجنبي لمؤسسة النقد بنسبة ٩٤٩,٦ في المئة (٤,١ مليار ريال)، والمبيعات للمصارف داخل المملكة بنسبة ١٠,٠ في المئة (١٧,٧ مليار ريال) . وفي المقابل انخفضت المبيعات للصيارفة بنسبة ٢٩,٧ في المئة (٠,٧ مليار ريال)، والمبيعات خارج المملكة بنسبة ٤ في المئة (١٨,٥ مليار ريال). (رسم بياني رقم ٧).

٣-٧ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل ارتفاعاً خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م نسبته ١,٣ في المئة (٠,٨ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٥٩,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٦ في المئة (١,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وحققت ارتفاعاً نسبته ٧,٥ في المئة (٤,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبينت نتائج الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاع تمويل واردات السيارات بنسبة ٣,٥ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، وواردات السلع الأخرى بنسبة ٠,٧ في المئة

(٠,٢ مليار ريال)، وواردات مواد البناء بنسبة ٩,٧ في المئة (٠,٦ مليار ريال). وفي المقابل انخفض التمويل لكل من واردات المواد الغذائية بنسبة ٠,٩ في المئة (٠,١ مليار ريال)، وواردات الأجهزة بنسبة ١٧,٩ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، وواردات الآلات بنسبة ٠,٢ في المئة (٩,٨ مليار ريال)، وواردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ٣,٩ في المئة (٠,٠٣ مليار ريال).

وبالنسبة لواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م، فقد سجل إجمالي تلك الاعتمادات ارتفاعاً نسبته ٤,٤ في المئة (٢,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٥٢,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٨ في المئة (٢,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق ارتفاعاً نسبته ٣,٣ في المئة (١,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وقد ارتفعت الاعتمادات المستندية لواردات المواد الغذائية بنسبة ٣,٣ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، ولواردات السيارات بنسبة ٣٧,٣

رسم بياني رقم ٨ :واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية (مليار ريال)

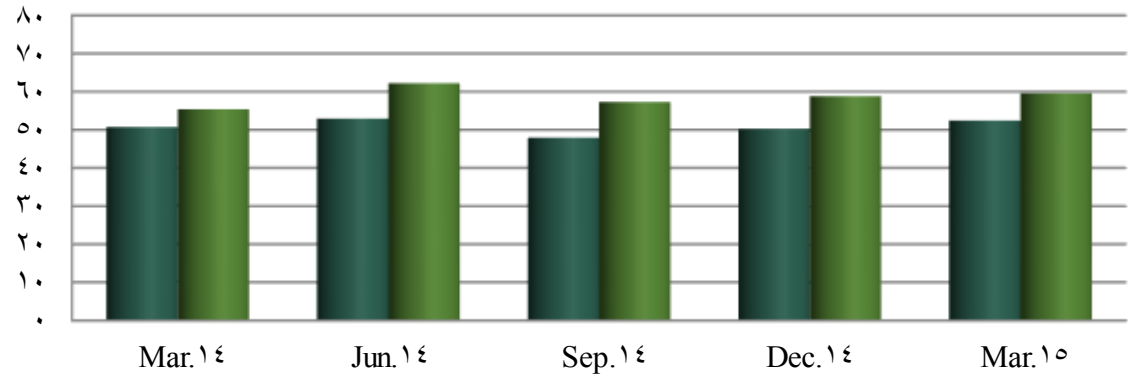

	Mar.١٤	Jun.١٤	Sep.١٤	Dec.١٤	Mar.١٥
الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة	٥٠,٧	٥٢,٩	٤٧,٩	٥٠,٢	٥٢,٤
الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل	٥٥,٤	٦٢,٢	٥٧,٣	٥٨,٨	٥٩,٦

في المئة (٣,٨ مليار ريال). وفي المقابل انخفضت الاعتمادات المستندية لواردات الأجهزة بنسبة ٢٠,٥ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، ولواردات مواد البناء بنسبة ٣ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، ولواردات السلع الأخرى بنسبة ٢,٣ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، ولواردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ٣٣,٦ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، ولواردات الآلات بنسبة ٧,٢ في المئة (٠,٣ مليار ريال). (رسم بياني رقم ٨).

٣-٨ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المفتوحة ارتفاعاً خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م نسبته ١١,٨ في المئة (٢,٦ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٢٤,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣٨,١ في المئة (١٣,٤ مليار ريال) في الربع السابق. كما حققت انخفاضاً نسبته ٢٦,٦ في المئة (٨,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبينت نتائج الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاع تمويل كل من صادرات المنتجات الصناعية الأخرى بنسبة ١٠,٨ في المئة (٢,٢ مليار ريال)، وصادرات المواد الكيميائية والبلاستيكية بنسبة ٢٤,٨ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، وصادرات الزراعة والإنتاج الحيواني بنسبة ١,٤ في المئة (٠,٣ مليون ريال) (رسم بياني رقم ٩).

وبدراسة التوزيع الجغرافي لاتجاهات الاعتمادات المفتوحة لتمويل الصادرات حسب البلدان المصدر إليها خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م، يلاحظ ارتفاع تمويل الصادرات إلى دول أمريكا الشمالية بنسبة ٢٥,٣ في المئة (٠,٠٣ مليار ريال)، وإلى بلدان أوروبية أخرى بنسبة ١٧٥,٨ في المئة (٠,٨ مليار ريال)، وإلى دول مجلس التعاون

رسم بياني رقم ٩ :صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

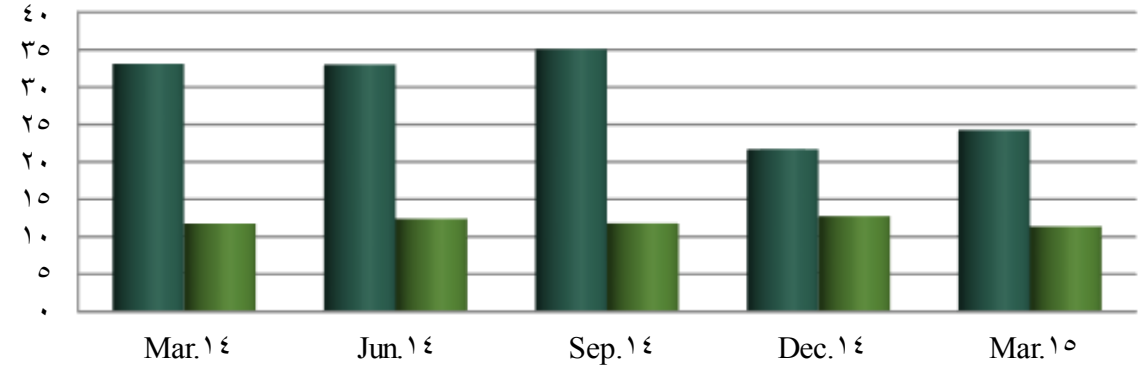

	Mar.١٤	Jun.١٤	Sep.١٤	Dec.١٤	Mar.١٥
الاعتمادات المفتوحة	٣٣,١	٣٣,٠	٣٥,١	٢١,٧	٢٤,٣
الاعتمادات المسددة	١١,٧	١٢,٤	١١,٨	١٢,٨	١١,٤

لدول الخليج العربية بنسبة ١٠,٥ في المئة (٠,٨ مليار ريال)، وإلى أمريكا اللاتينية بنسبة ٧١,٨ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، وإلى البلدان الأخرى بنسبة ٢٠,٠ في المئة (٢ مليار ريال). وفي المقابل انخفض تمويل الصادرات إلى الدول العربية بنسبة ٣٧,٩ في المئة (٠,٨ مليار ريال)، وإلى دول أوروبا الغربية بنسبة ٥١,١ في المئة (٠,٤ مليار ريال).

رابعاً: تطورات التقنية المصرفية

٤-١ نظام سريع

تبين الإحصاءات أن القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع قد ارتفعت خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥م بنسبة ١٩,٧ في المئة (٢,٦ مليار ريال) لتبلغ ١٥,٥ مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ١٤,١ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٠,١٢ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١,٤ مليار ريال وبانخفاض نسبته ٥,٥ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ١٤,١ مليار ريال بارتفاع نسبته ٢٢,٩ في المئة عن الربع السابق.

٤-٢ الشبكة السعودية للمدفوعات

أما فيما يتعلق بتطورات الشبكة السعودية للمدفوعات، فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م ما يقارب ٤٤٩ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ٢٠٠,٣ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات الشبكة السعودية. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال نقاط البيع خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م نحو ١٠٤,٨ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٤٩,٢ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي ١٦,١ ألف جهاز بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ١٨,٨ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م حوالي ١٥٦,٨ ألف جهاز.

٤-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الاول من عام ٢٠١٥م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ١,٦ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ٢٠٤,١ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ١,٥ مليون شيك بقيمة إجمالية بلغت ١٥٠,٦ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات المصدَّقة حوالي ١٧٣,٢ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٥٣,٦ مليار ريال.

خامساً : تطورات سوق الأسهم المحلية

ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٥م بنسبة ٥,٤ في المئة ليبلغ ٨٧٧٨,٩ نقطة، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٣,٢ في المئة في الربع السابق، وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٧,٣ في المئة.

وارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ٣٦,١ في المئة ليبلغ حوالي ٢٢,٢ مليار سهم، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٦ في المئة في الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة ارتفاعاً نسبته ٢٩ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٤م. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ١٦,٤ في المئة لتبلغ نحو ٥٧١,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٧,٩ في المئة في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً نسبته ٢٢ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

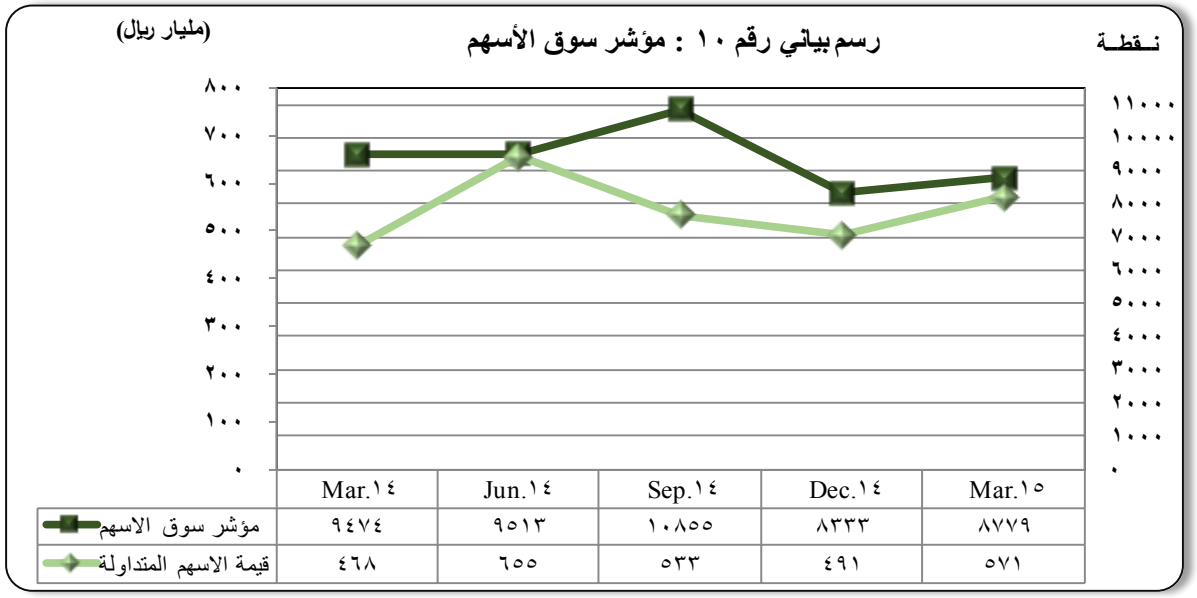

	Mar.١٤	Jun.١٤	Sep.١٤	Dec.١٤	Mar.١٥
مؤشر سوق الاسهم	٩٤٧٤	٩٥١٣	١٠٨٥٥	٨٣٣٣	٨٧٧٩
قيمة الاسهم المتداولة	٤٦٨	٦٥٥	٥٣٣	٤٩١	٥٧١

المصدر: تداول، وهيئة السوق المالية.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ٤,٧ في المئة لتبلغ ١٨٩٩ مليار ريال مقارنة بنهاية الربع السابق الذي انخفضت فيه القيمة السوقية للأسهم بنسبة ١٨,١ في المئة، وحققت القيمة السوقية للأسهم انخفاضاً نسبته ١,٤ في المئة مقارنةً بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٤م. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ١٣,٢ في المئة ليبلغ حوالي ٩,٧ مليون صفقة، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٩ في المئة في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً نسبته ٢٤,٢ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ١٠).

سادساً: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ١,٥ في المئة (١,٦ مليار ريال) ليبلغ ١١٢,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٨,٩ في المئة (١٠,٨ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعاً نسبته ٣,٦ في المئة (٣,٩ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي أصول صناديق الاستثمار، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية في الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ٧,٩ في المئة (٦,٥ مليار ريال) ليبلغ ٨٨,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٨,١ في المئة (١٨,١ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول المحلية انخفاضاً نسبته ٠,١ في المئة (٠,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع الاول من عام ٢٠١٤م، وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ١٦,٨ في المئة (٤,٨ مليار ريال) لتبلغ ٢٤,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٣,٥ في المئة (٧,٢ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت ارتفاعاً نسبته ٢٣,٢ في المئة (٤,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفض عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الاول من عام ٢٠١٥م بنسبة ١,٣ في المئة (٣٢٢٩ مشترك) ليبلغ ٢٤٢,٨ ألف مشترك، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٣ في المئة (٥٧٢٥ مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين انخفاضاً نسبته ٥,٣ في المئة (١٣٦٣٨ مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد ارتفع بنسبة ١,٢ في المئة (٣ صناديق) ليبلغ ٢٥٥ صندوقاً في الربع الاول من عام ٢٠١٥م، مقارنة مع ٢٥٢ صندوقاً خلال الربع السابق.

سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة

سجل إجمالي القروض القائمة لمؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٣,٣ في المئة (٩,٩ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٣١٠,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,١ في المئة (١٢,٠ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٤,٦ في المئة (٣٩,٧ مليار ريال).

أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م، فقد ارتفع بنسبة ٥,٩ في المئة (٠,٩ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٨ في المئة (٠,٦ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٣,٣ في المئة. وارتفع إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام

٢٠١٤م بنسبة ٤٩,٠ في المئة (١,٩ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٢,٧ في المئة (١,١ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٤٣,٥ في المئة. وانخفض صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٨,٦ في المئة (١ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١٧,٣٢ في المئة (١,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٤٧,٩ في المئة.

وبتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م يلاحظ ارتفاع القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ١٨,٥ في المئة (٠,٣ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٩١,٦ في المئة (٠,٨ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية العقارية في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٥٢,٢ في المئة (٢,١ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٨٦,٧ في المئة (١,٩ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية بنسبة ٧١,٤ في المئة (٠,١ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٨,٣ في المئة (٠,٠٧ مليار ريال) في الربع السابق. وفي المقابل انخفضت القروض الممنوحة من صندوق الاستثمارات العامة بنسبة ٢٣,٤ في المئة (٢,٣ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٧١,٥ في المئة (٢,٣ مليار ريال) في الربع السابق، وانخفضت القروض الممنوحة من البنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ٧,٨ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٥١,٢ في المئة (٤,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م يلاحظ ارتفاع حجم المبالغ المسددة لكل من البنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ٢٨,٤ في المئة (٠,٤ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٥ في المئة (٠,٠٧ مليار ريال) في الربع السابق، وصندوق التنمية الصناعية بنسبة ٢٩,٨ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٧,٠ في المئة (٠,٠٨ مليار ريال) في الربع السابق، وصندوق الاستثمارات العامة بنسبة ٣٩٨,٦ في المئة (٠,٨ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٧٢,٩ في المئة (٠,٦ مليار ريال) في الربع السابق، وصندوق التنمية العقارية بنسبة ٣٩,٠ في المئة (٠,٤ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٣٠,٢ في المئة (٠,٤ مليار ريال) في الربع السابق. وفي المقابل انخفاض حجم المبالغ المسددة لصندوق التنمية الزراعية بنسبة ١٨,٧ في المئة (٠,٠٠٤ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ١,٦ في المئة (٠,٠٠٣ مليار ريال) في الربع السابق.

ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي العديد من التعاميم للقطاع المصرفي خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م أبرزها :

- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٦١٠٠٠٠٦١٩٤٣ وتاريخ ١٤٣٦/٠٤/٢٧هـ بشأن الوثيقة الاستشارية للجنة بازل للرقابة المصرفية بعنوان " إرشادات حول المحاسبة فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة "

- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٦١٠٠٠٠٦١٩٤٧ وتاريخ ١٤٣٦/٠٤/٢٧هـ بشأن الوثيقة الاستشارية للجنة بازل للرقابة المصرفية بعنوان: " تطور إدارة مخاطر الائتمان عبر القطاعات: الممارسات الحالية و التوصيات".
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٦١٠٠٠٠٨١٧٠٤ وتاريخ ١٤٣٦/٠٦/٠٩هـ بشأن التقيد باحتساب إجمالي الراتب عند منح التمويل الاستهلاكي.

تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الاول من عام ٢٠١٥م

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/١/٥م الموافق ١٤٣٦/٣/١٤هـ بالموافقة على عدد من الإجراءات من بينها ما يلي:

أ- إضافة فقرة جديدة تحمل رقم (٦) إلى المادة (الثالثة) من تنظيم صندوق تنمية الموارد البشرية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١٠٧) وتاريخ ٢٩/٤/١٤٢١هـ، المتعلقة بمصادر تمويل أنشطة الصندوق، تنص على الآتي: "المقابل المالي الذي يحدده مجلس الوزراء للخدمات التي يقدمها الصندوق للقطاع الخاص من أجل تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتوظيفها في هذا القطاع، لإحلالها محل العمالة الوافدة".

ب- تعد شهادة السعودة التي تصدرها وزارة العمل أحد المستندات الرئيسة التي يجب أن تحصل عليها منشأة القطاع الخاص عند طلب إجراء أي مما يلي:

١. تجديد التراخيص الخاصة بفتح المنشآت وتشغيلها.
٢. إصدار تأشيرات زيارة العمل إلى المملكة.
٣. إصدار سجل تجاري لفرع منشأة لم تحقق نسبة السعودة المطلوبة نظاماً.
٤. تجديد التراخيص اللازمة لمزاولة الأنشطة المهنية أو الحرفية.
٥. الحصول على خدمات الكهرباء بالنسبة إلى المنشآت التي يعمل فيها (تسعة) أشخاص فمادون، وليس من بينهم سعودي واحد غير مسجل في أي منشأة أخرى.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/١/٥م الموافق ١٤٣٦/٣/١٤هـ بالموافقة على أن يكون طرح وإدراج أسهم الشركات الجديدة وفق الضوابط والشروط الواردة في نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وإذا رأت أي من الجهات الحكومية المعنية استثناء أي من تلك الشركات من شرط ممارسة النشاط لمدة ثلاث سنوات فيرفع عن ذلك

إلى مجلس الوزراء مع إيضاح الأسباب التي دعت إلى ذلك.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/١/١٢م الموافق ١٤٣٦/٣/٢١هـ بالموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ . وتتضمن أحكاماً تنفيذية خاصة بإجراءات الاستدلال والقبض على المتهمين وتفتيش الأشخاص والمساكن وإجراءات التحقيق، وأحكاماً أخرى ذات علاقة بالعمل القضائي وإجراءاته المتعددة.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/١/١٩م الموافق ١٤٣٦/٣/٢٨هـ بالموافقة على تمديد العمل بالفقرتين (٧) و(٨) من قواعد وإجراءات معالجة التأخر في تنفيذ المشاريع الحكومية، الموافق عليها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٥٥) وتاريخ ١٤٢٩/٦/٥هـ، وذلك لمدة ثلاث سنوات أخرى.
- صدور أمر ملكي بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٩م الموافق ١٤٣٦/٤/٩هـ بدمج وزارة التعليم العالي، والتربية والتعليم في وزارة واحدة باسم (وزارة التعليم).
- صدور أمر ملكي بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٩م الموافق ١٤٣٦/٤/٩هـ بإعادة تشكيل مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين.
- صدور أمر ملكي بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٩م الموافق ١٤٣٦/٤/٩هـ بإلغاء عدد من أجهزة الدولة وهي:

١. اللجنة العليا لسياسة التعليم.

٢. اللجنة العليا للتنظيم الإداري.

٣. مجلس الخدمة المدنية.

٤. الهيئة العليا لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

٥. مجلس التعليم العالي والجامعات.

٦. المجلس الأعلى للتعليم.

٧. المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن.

٨. المجلس الاقتصادي الأعلى.

٩. مجلس الأمن الوطني.

١٠. المجلس الأعلى لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية المتجددة.

١١. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

١٢. المجلس الأعلى لشؤون المعوقين.

وإنشاء مجلس الشؤون السياسية والأمنية ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

- صدور أمر ملكي بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٩م الموافق ١٤٣٦/٤/٩هـ بإعادة تشكيل اللجنة العامة لمجلس الوزراء، وإلغاء اللجنة الفرعية للجنة العامة لمجلس الوزراء.
- صدور أمر ملكي بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٩م الموافق ١٤٣٦/٤/٩هـ بصرف راتب شهرين أساسيين لجميع موظفي الدولة السعوديين من المدنيين والعسكريين. وصرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم الحكومي داخل المملكة وخارجها. وصرف معاش شهرين للمتقاعدين على نظام المؤسسة العامة للتقاعد ونظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- صدور أمر ملكي بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٩م الموافق ١٤٣٦/٤/٩هـ بتعديل سلم معاش الضمان الشهري. وصرف مكافأة راتب شهرين لمستفيدي الضمان الاجتماعي. وصرف مكافأة إعانة شهرين للمعاقين، وضم قوائم الانتظار للمعاقين لإعانة المعاقين اعتباراً من تاريخه. وصرف مبلغ ملياري ريال دعماً للجمعيات المرخصة بوزارة الشؤون الاجتماعية. ودعم مجلس الجمعيات التعاونية بمبلغ مئتي مليون ريال. وتقديم دعم مالي للجمعيات المهنية المتخصصة المرخص لها مقداره عشرة ملايين ريال لكل جمعية.
- صدور أمر ملكي بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٩م الموافق ١٤٣٦/٤/٩هـ بدعم كافة الأندية الأدبية المسجلة رسمياً بالمملكة بمبلغ عشرة ملايين ريال لكل نادي. و دعم الأندية الرياضية بمبلغ عشرة ملايين ريال لكل نادي من أندية الدوري الممتاز، ومبلغ خمسة ملايين ريال لكل نادي من أندية الدرجة الأولى، ومبلغ مليوني ريال لبقية الأندية المسجلة رسمياً.
- صدور أمر ملكي بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٩م الموافق ١٤٣٦/٤/٩هـ يعتمد مبلغ عشرين مليار ريال لتنفيذ خدمات الكهرباء والمياه، حيث يخصص منها مبلغ أربعة عشر مليار ريال لتنفيذ إيصال الكهرباء، ومبلغ ستة مليار ريال لتنفيذ إيصال المياه.
- صدور أمر ملكي بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٩م الموافق ١٤٣٦/٤/٩هـ بالعفو عن السجناء في الحق العام وفق القواعد الواردة ببرقية وزارة الداخلية رقم ٤٦٦٣٨ وتاريخ ١٤٣٦/٤/٧هـ، حيث يشمل العفو الإعفاء من الغرامات المالية

للقرض ما يعادل ٥٠ في المئة من التكلفة التقديرية المعتمدة من وزارة المالية لكامل المشروع، وبما لا يتجاوز مائة مليون ريال.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٢/٩م الموافق ١٤٣٦/٤/٢٠هـ بالموافقة على إحلال عبارة (صندوق الاستثمارات العامة) محل عبارتي (مجلس الإدارة) و(مجلس الوزراء) الواردتين في الفقرتين (١) و(٢) من المادة (الثالثة والعشرين) من النظام الأساسي لشركة المياه الوطنية، بحيث يباشر صندوق الاستثمارات العامة اختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية الواردة في هذا النظام.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٢/٩م الموافق ١٤٣٦/٤/٢٠هـ بالموافقة على اكتتاب المملكة في الأسهم الإضافية التي أعيد تخصيصها لها بموجب الزيادة الانتقائية لرأس مال مؤسسة التمويل الدولية والبالغة ٢٤٦٤ سهماً، وسداد التكلفة الإجمالية لهذه الأسهم البالغة ٢٤٦٤ ألف دولار أمريكي نقداً.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٦م الموافق ١٤٣٦/٤/٢٧هـ بالموافقة على تعيين معالي نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي عضواً في مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية (تداول) ممثلاً للمؤسسة.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٣/٩م الموافق ١٤٣٦/٥/١٨هـ بالموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام الأوسمة السعودية.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٦م الموافق ١٤٣٦/٥/٢٥هـ بالموافقة على أن يكون رئيس هيئة النقل العام أو من ينيبه عضواً في جميع اللجان المشرفة على مشاريع النقل العام القائمة حالياً في كل من: المدينة المنورة، وحاضرة الدمام، ومحافظة جدة، ومحافظة القطيف.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٣م الموافق ١٤٣٦/٦/٣هـ بالموافقة على إعادة ترتيب الأجهزة التي تشرف عليها وزارة المالية أو ترتبط بها تنظيمياً، وفق مايلي:

١. يكون ارتباط البنك السعودي للتسليف والادخار بوزارة الشؤون الاجتماعية، ويرأس مجلس إدارته وزير الشؤون الاجتماعية.

٢. يكون ارتباط المؤسسة العامة للتقاعد بوزارة الخدمة المدنية ويرأس مجلس إدارتها وزير الخدمة المدنية.

٣. يكون ارتباط صندوق التنمية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة، ويرأس مجلس إدارته وزير التجارة والصناعة.

٤. يكون ارتباط صندوق التنمية الزراعية بوزارة الزراعة، ويرأس مجلس إدارته وزير الزراعة.

٥. يكون ارتباط صندوق الاستثمارات العامة بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويرأس مجلس إدارته رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

٦ . التأكيد على نقل أي نشاط له صلة بالجانب الاقتصادي من وزارة المالية إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط .

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٣م الموافق ١٤٣٦/٦/٣هـ بالموافقة على قيام مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بإعداد الآليات والترتيبات التنظيمية لفرض رسوم على الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني للمدن والمحافظات والمراكز.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٣م الموافق ١٤٣٦/٦/٣هـ بالموافقة على تعديلات في نظام العمل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ٢٣/٨/١٤٢٦هـ، ومن بينها ما يلي:

١. منح وزير العمل صلاحية اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تحسين أداء سوق العمل وتنظيم حركة الأيدي العاملة، وذلك دون إخلال بأحكام نظام العمل والأنظمة ذات العلاقة، ومنح وزارة العمل صلاحية الامتناع عن تجديد رخصة العمل متى ما خالف صاحب العمل المعايير الخاصة بتوطين الوظائف التي تضعها الوزارة.

٢. يكون من بين الحالات التي ينتهي فيها عقد العمل – بحكم النظام – إغلاق المنشأة، أو إنهاء النشاط الذي يعمل فيه العامل ما لم يتفق على غير ذلك.

٣. منح وزير العمل صلاحية منح مكافأة لا تزيد على ٢٥ في المئة من مبلغ الغرامة المحصلة لمن يساعد (من موظفي التفتيش وغيرهم) في الكشف عن أي من مخالفات أحكام النظام ولائحته والقرارات الصادرة تنفيذاً له.